NPT/CONF.2010/PC.I/17

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

10 May 2007
Arabic
Original: English

الدورة الأولى

فيينا، ٣٠ نيسان/أبريل - ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

تقرير مقدم من نيوزيلندا

المادة الأولى

١ - ترى نيوزيلندا أن التزام الدول الحائزة لأسلحة نووية والضوابط الأخرى بموجب هذه المادة مسألة جوهرية. ويعتبر هذا الالتزام هام أيضا في سياق التهديد باقتناء عناصر فاعلة من غير الدول لهذه الأسلحة.

المادة الثانية

٢ - تفي نيوزيلندا بالتزامها بموجب هذه المادة بجميع جوانبه. وجرى تشريع التزامات نيوزيلندا بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في قانون إعلان نيوزيلندا منطقة خالية من الأسلحة النووية ونزع السلاح وتحديد الأسلحة لعام ١٩٨٧. وجرى الإعراب عن قلق نيوزيلندا بشأن مدى امتثال الدول الأطراف الأخرى غير الحائزة لأسلحة نووية في مختلف المحافل، مثل المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

المادة الثالثة

٣ - سرى اتفاق الضمانات بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونيوزيلندا في ٢٩ شباط/فبراير ١٩٧٢، وأبرم البروتوكول الإضافي النموذجي للاتفاق في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وفي عام ٢٠٠١، قيَّمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية نيوزيلندا باعتبارها ممتثلة امتثالا تاما لالتزاماتها بشأن الضمانات. ومع عدم وجود أسلحة نووية أو توليد للطاقة، أو مفاعل نووي

170507 170507 07-33831 (A)

أو إنتاج لليورانيوم أو مواد أخرى ذات صلة، فإن نيوزيلندا ليس لديها سوى قدر ضئيل من الأنشطة الخاضعة للضمانات. فنيوزيلندا، بوصفها دولة لديها بروتوكول للكميات الصغيرة، تؤيد قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجهودها لتعديل بروتوكول الكميات الصغيرة لمعالجة الضعف في نظام الضمانات الذي حددته الوكالة.

٤ - وتطبق نيوزيلندا ضوابط التصدير على المواد والسلع ذات الاستخدام المزدوج والتي يمكن استخدامها في برنامج للأسلحة النووية. وهي تنسق هذه الضوابط مع الأعضاء الآخرين بمجموعة موردي المواد النووية، والتي انضمت إليها نيوزيلندا في عام ١٩٩٤.

المادة الرابعة

٥ - تؤكد نيوزيلندا مجددا حق الدول الأطراف غير القابل للتصرف في التكنولوجيا النووية السلمية، طالما أنه يمارس وفقا للمواد الأولى والثانية والثالثة من الاتفاقية.

٦ - ورفضت نيوزيلندا أن تقوم بتوليد الطاقة النووية لنفسها. فنيوزيلندا لا ترى أن الطاقة النووية تتوافق مع مفهوم التنمية المستدامة، في ضوء التكاليف المالية والايكولوجية على السواء في الأجل الطويل، للمخلفات النووية وخطر الانتشار النووي.

٧ - ونشطت نيوزيلندا في محافل مثل المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في الدعوة إلى إيلاء اهتمام بالغ بالنقل الآمن للمواد المشعة والنفايات المشعة. ونيوزيلندا مهتمة بتوفير أعلى معايير الأمان الممكنة وتطبيقها بالكامل، وبأن تتلقى الدول المعنية الساحلية وغيرها إخطارا مسبقا بالشحنات، وبأن تتوفر ترتيبات كافية للمساءلة.

المادة الخامسة

٨ - تؤيد نيوزيلندا النتائج التي أسفر عنها مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بأن يجري تفسير المادة الخامسة في ضوء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

٩ - وصدقت نيوزيلندا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في آذار/مارس ١٩٩٩. وفي نيوزيلندا، أُصدرت المعاهدة في قانون حظر التجارب النووية لعام ١٩٩٩. واشتمل أيضا قانون معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ، وإعلان نيوزيلندا منطقة خالية من الأسلحة النووية، ونزع السلاح وتحديد الأسلحة لعام ١٩٨٧ على حظر للتجارب النووية.

المادة السادسة

١٠ - عملت نيوزيلندا مع شركائها في ائتلاف البرنامج الجديد بجدية على التشجيع على إجراء مفاوضات بحسن نية فيما يتعلق بوقف سباق الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، وفي هذا السياق، تستمد نيوزيلندا القوة من الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لعام ١٩٩٦ بشأن عدم مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها.

١١ - وفي الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦، كانت نيوزيلندا، مع ائتلاف البرنامج الجديد، أول من تقدم بالقرار ٦٥/٦١ (نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية، التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي)، والذي أبرز التقدم المحدود المحرز بشأن قضايا عديدة ذات صلة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ودعت الدول إلى التقيد التام بالتزاماتها.

١٢ - وفي مؤتمر نزع السلاح، لا تزال نيوزيلندا تؤيد المقترحات الخاصة ببرنامج العمل، بما في ذلك تلك المتعلقة بنزع السلاح النووي، والمواد الانشطارية، وضمانات الأمن السلبي، والفضاء الخارجي. وسيشكل بدء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية دون شروط مسبقة إسهاما كبيرا في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

المادة السابعة

١٣ - تعد نيوزيلندا طرفا كاملا في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ لعام ١٩٨٥ (معاهدة راروتونغا، والتي أصدرت أيضا في قانون إعلان نيوزيلندا منطقة خالية من الأسلحة النووية ونزع السلاح وتحديد الأسلحة لعام ١٩٨٧). وجميع الدول المستقلة في جنوب المحيط الهادئ مغطاة حاليا بالمعاهدة، وصدقت أربع دول من الدول الحائزة لأسلحة نووية (المملكة المتحدة والصين وفرنسا والاتحاد الروسي) على البروتوكولات التي تمنح ضمانات أمن للمنطقة. ووقعت الولايات المتحدة الأمريكية على البروتوكولات.

١٤ - ولا تزال نيوزيلندا تعتقد في الإسهام الطيب الذي يمكن أن تقدمه المناطق الخالية من الأسلحة النووية من أجل نزع السلاح النووي. ولا يزال إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي يشكل هدفا رئيسيا لنيوزيلندا، وتعمل نيوزيلندا مع البرازيل في الجمعية العامة للأمم المتحدة لدفع هذه المبادرة نحو التقدم.

المادة الثامنة

١٥ - تؤيد نيوزيلندا النص الحالي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وستشترك نيوزيلندا مشاركة كاملة في مؤتمر الاستعراض الثامن للمعاهدة وفي لجانه التحضيرية.

المادة التاسعة

١٦ - تواصل نيوزيلندا التشديد على أهمية عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتدعو الهند وإسرائيل وباكستان للانضمام إلى المعاهدة بوصفها دول غير حائزة لأسلحة نووية وفقا للمادة التاسعة.

١٧ - ولا يزال إعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يثير قلق نيوزيلندا. وتؤيد نيوزيلندا بقوة محادثات الأطراف الستة وتأمل في أن تؤدي هذه العملية في نهاية المطاف إلى عودة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى العضوية العاملة بالمعاهدة، وإلى أن تفي بالتزاماتها بموجب المعاهدة وباستئناف التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

المادة العاشرة

١٨ - انضمت نيوزيلندا إلى المقرر الذي اتخذ في عام ١٩٩٥ بتوافق الآراء بأن يتم تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى ما لا نهاية. واعتمد مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥ مجموعة من المقررات في عام ١٩٩٥: تعزيز عملية الاستعراض؛ ومبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي؛ وتمديد المعاهدة؛ والقرار المتعلق بالشرق الأوسط، ولا تزال جميع هذه العناصر قائمة. وترى نيوزيلندا، أن تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تعد تصريحا بالحيازة غير المحددة للأسلحة النووية.

ثلاث عشرة خطوة

١ - الأهمية والصفة العاجلة للتوقيعات والتصديقات، دون تأخير ودون شروط ووفقا للإجراءات الدستورية، لتحقيق سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

١٩ - صدقت نيوزيلندا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في آذار/مارس ١٩٩٩، بعد أن اضطلعت بدور نشط في المفاوضات بشأنها. وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦، كانت نيوزيلندا إحدى الدول الرئيسية المقدمة للقرار ١٠٤/٦١ (معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية)، والذي أكد مجددا النداءات من أجل التصديق

العالمي على تلك المعاهدة. وفي عام ٢٠٠٦، اشتركت نيوزيلندا في تقديم بيان وزاري مشترك بشأن المعاهدة، والذي أصدره الوزراء في نيويورك، وتعمل نيوزيلندا بصورة وثيقة مع الأمانة التقنية المؤقتة في فيينا بشأن مسائل ذات صلة بالمعاهدة. ورهنا بالتصديق على المعاهدة، نشطت نيوزيلندا في مجال إنشاء نظام الرصد الدولي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأنشأت ست محطات للرصد على أراضي نيوزيلندا. وتتعاون نيوزيلندا بصورة وثيقة مع فيجي وجزر كوك وكيريباس من أجل إنشاء محطات للرصد داخل منطقة المحيط الهادئ.

٢ - وقف اختياري لتفجيرات تجارب الأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى لحين دخول تلك المعاهدة حيز النفاذ.

٢٠ - أيدت نيوزيلندا بيانا وزاريا مشتركا بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ٢٠٠٦، والتي تدعو ''جميع الدول إلى مواصلة الوقف الاختياري لإجراء تفجيرات تجارب الأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى'' رهنا بالتصديق الرسمي على المعاهدة. وعملت نيوزيلندا مع بلدان المحيط الهادئ لوضع معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ، والتي تحظر التجارب النووية. وكانت نيوزيلندا قد أعلنت قبل ذلك بعشرين عاما منطقة نيوزيلندا الخالية من الأسلحة النووية بإصدار قانون إعلان نيوزيلندا منطقة خالية من الأسلحة النووية ونزع السلاح وتحديد الأسلحة لعام ١٩٨٧.

٣ - ضرورة إجراء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن وضع معاهدة قائمة على عدم التمييز ومتعددة الأطراف وقابلة للتحقق منها دوليا وبصورة فعالة لحظر إنتاج المواد الانشطارية من أجل صنع أسلحة نووية أو أجهزة نووية متفجرة أخرى وفقا لبيان المنسق الخاص في عام ١٩٩٥ والولاية الواردة فيه، على أن تؤخذ في الاعتبار أهداف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ومن المطلوب من مؤتمر نزع السلاح الموافقة على برنامج عمل ينص على البدء الفوري للمفاوضات بشأن إبرام مثل هذه المعاهدة في غضون خمس سنوات.

٢١ - أيدت نيوزيلندا بطريقة فعالة التحركات الرامية إلى التغلب على عدم قدرة مؤتمر نزع السلاح على إقرار برنامج العمل. ونؤيد الاقتراح الحالي للرؤساء الستة والذي سيشهد مفاوضات تبدأ بشأن إبرام معاهدة لخفض المواد الانشطارية وإجراء مناقشات موضوعية بشأن نزع السلاح النووي، وضمانات الأمن السلبي، والفضاء الخارجي.

٤ - ضرورة إنشاء هيئة فرعية ملائمة في مؤتمر نزع السلاح ذات ولاية لمعالجة نزع السلاح النووي. ومن المطلوب من مؤتمر نزع السلاح إقرار برنامج عمل يتضمن الإنشاء الفوري لمثل هذه الهيئة.

٢٢ - تؤيد نيوزيلندا الجهود المبذولة في مؤتمر نزع السلاح لإقرار برنامج العمل، ولا سيما الاقتراح الراهن للرؤساء الستة والذي سيشهد بدء المفاوضات بشأن معاهدة خفض المواد الانشطارية والمناقشات الفنية بشأن نزع السلاح، وضمانات الأمن السلبي، والفضاء الخارجي.

٥ - تطبيق مبدأ اللارجعة على نزع السلاح النووي، وتدابير تحديد وخفض الأسلحة النووية والأسلحة الأخرى ذات الصلة.

٢٣ - كانت وجهة نظر نيوزيلندا، بالاشتراك مع ائتلاف البرنامج الجديد، يتمثل في أن مبدأ اللارجعة في نزع السلاح النووي، وتدابير خفض الأسلحة النووية والأسلحة النووية الأخرى ذات الصلة يعد أمرا حتميا. وأكد مجددا القرار المقدم من ائتلاف البرنامج الجديد إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦ (٦٥/٦١) أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار عمليتان تعزز كل منهما الأخرى وتحتاجان إلى إحراز تقدم بلا رجعة على كلا الجبهتين.

٦ - تأييد الدول الحائزة لأسلحة نووية دون مواربة لتحقيق الإزالة التامة لترساناتها النووية مما يؤدي إلى نزع السلاح النووي وهو ما تلتزم به جميع الدول الأطراف بموجب المادة السادسة.

٢٤ - تهيب نيوزيلندا، بالاشتراك مع ائتلاف البرنامج الجديد، بالدول الوفاء بالتعهد القطعي الذي تم إقراره بصورة مشتركة في معاهدة عام ٢٠٠٠ في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ للإزالة التامة للترسانات النووية. وهذا التعهد لا يزال قائما. وذكّرت نيوزيلندا الدول بالتزاماتها بموجب بيانات مختلفة في سياق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويعتبر التعهد القطعي من جانب جميع الدول الموقعة على المعاهدة أساسا يواصل البناء عليه ائتلاف البرنامج الجديد.

٧ - السريان الفوري والتنفيذ التام لمعاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (START II) وإبرام المعاهدة الثالثة (START III) بهذا الشأن في أقرب وقت ممكن بينما يتم الحفاظ على معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية وتعزيزها باعتبارها حجر الزاوية للاستقرار الاستراتيجي وكأساس زيادة عمليات خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، وفقا لأحكامها.

٢٥ - تلاحظ نيوزيلندا أن معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (START II) والمعاهدة الثالثة (START III) قد تم استبعادهما في أعقاب انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية في عام ٢٠٠٢. وتمثل معاهدة موسكو (٢٠٠٢) خطوة إيجابية أولى في عملية الحد من التصعيد النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بواسطة تعهدات بخفض أعداد الرؤوس النووية الاستراتيجية التي جرى نشرها. وتؤكد نيوزيلندا مع ذلك، بواسطة ائتلاف البرنامج الجديد، أن خفض عمليات النشر والحالة التشغيلية لا يمكن أن يحل محل التدمير القطعي للأسلحة على طريق تحقيق هدف الإزالة التامة للأسلحة النووية.

٨ - استكمال وتنفيذ المبادرة الثلاثية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٢٦ - تؤيد نيوزيلندا المبادرة الثلاثية بين الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الروسي والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٩ - اتخاذ خطوات بواسطة جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية تؤدي إلى نزع السلاح النووي بطريقة تعزز الأمن الدولي من أجل الجميع:

- بذل المزيد من الجهود من قبل الدول الحائزة لأسلحة نووية لخفض ترساناتها النووية من طرف واحد.
- زيادة الدول الحائزة لأسلحة نووية لشفافيتها في ما يتعلق بالأسلحة النووية وتنفيذ الاتفاق عملا بالمادة السادسة ودعم المزيد من التقدم في ما يتعلق بنزع السلاح النووي باعتباره تدبيرا طوعيا لبناء الثقة.
- زيادة خفض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية، استنادا إلى مبادرات من طرف واحد وكجزء لا يتجزأ من عملية خفض الأسلحة النووية ونزع السلاح.
- اتخاذ تدابير عملية متفق عليها لزيادة خفض الحالة التشغيلية لمنظومات الأسلحة النووية.
- خفض دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية بغية الإقلال من مخاطر هذه الأسلحة إلى أدنى حد إذا ما استخدمت وتيسير عملية إزالتها التامة.

- إشراك جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية في أقرب وقت ممكن في عملية تؤدي إلى الإزالة الكاملة لأسلحتها النووية.

٢٧ - تؤيد نيوزيلندا مجموعة كاملة من التدابير الواردة في هذه الخطوة ولا تزال ملتزمة بتحقيق تقدم بشأن هذه التدابير في دورة الاستعراض التالية.

١٠ - اتخاذ جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية لترتيبات، في أقرب وقت ممكن، لوضع المواد الانشطارية التي حددتها إحداها باعتبارها لم تعد مطلوبة للأغراض العسكرية، للتحقق من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو أي عملية تحقق دولية مناسبة أخرى، واتخاذ ترتيبات من أجل إتاحة هذه المواد للأغراض السلمية، لضمان بقاء هذه المواد بصفة دائمة خارج البرامج العسكرية.

٢٨ - تعترف نيوزيلندا وترحب بحقيقة أن جميع الدول غير الحائزة لأسلحة نووية قد قبلت بالفعل الضوابط الكاملة المفروضة على المواد الانشطارية. ويجري التحقق من هذه الضوابط وإدارتها بواسطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتحث نيوزيلندا الدول الحائزة للأسلحة النووية على تبني التزامات مماثلة في هذا المجال.

٢٩ - وتؤيد نيوزيلندا إجراء مفاوضات مبكرة بشأن إبرام معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف وقابلة للتحقق الدولي بصورة فعالة لحظر إنتاج المواد الانشطارية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وترحب نيوزيلندا بالجهود الجارية حاليا في مؤتمر نزع السلاح لتأمين إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لخفض المواد الانشطارية.

١١ - إعادة تأكيد أن الهدف النهائي لجهود الدول في عملية نزع السلاح تتمثل في نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية فعالة.

٣٠ - تشارك حكومة نيوزيلندا في مجموعة كبيرة من الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والمتصلة بأسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية. ومن خلال عضويتها العاملة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية، تدعو نيوزيلندا لإحراز تقدم على طريق الإزالة التامة لأسلحة الدمار الشامل. وتضطلع نيوزيلندا أيضا بدور رائد في الجهود الدولية الرامية إلى تنظيم استخدام بعض الأسلحة التقليدية، ولا سيما الذخائر العنقودية بطريقة أفضل. وهناك تعاون وثيق بين نيوزيلندا وجيرانها في المحيط الهادئ بشأن الجهود الرامية إلى خفض التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وفرض الرقابة عليها. وتنتمي نيوزيلندا أيضا إلى أربعة أنظمة رئيسية للرقابة على الصادرات: مجموعة أستراليا، وترتيب واسنار، ومجموع موردي المواد النووية، ونظام الرقابة على تكنولوجيا القذائف.

١٢ - عززت التقارير العادية، في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عملية الاستعراض بواسطة جميع الدول الأطراف في ما يتعلق بتنفيذ المادة السادسة والفقرة ٤ من مقرر عام ١٩٩٥ بشأن ''مبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي''، وتشير إلى الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦.

٣١ - تقدمت نيوزيلندا بتقرير إلى مؤتمر الاستعراض السابع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والذي نوه بتقدم نيوزيلندا في ما يتعلق بكل مادة من مواد المعاهدة.

١٣ - زيادة تطوير قدرات التحقق والتي ستكون مطلوبة لتأكيد الامتثال لاتفاقات نزع السلاح النووي من أجل إقامة عالم خال من الأسلحة النووية واستمراره.

٣٢ - قدمت نيوزيلندا دعما قويا لنظام الضمانات المعززة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك في المناقشات الإقليمية لنزع السلاح. ويعد نظام الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية عنصرا أساسيا للنظام العالمي لعدم الانتشار. وتقدم ضمانات الوكالة التأكيد بأن الدول تفي بالتزاماتها بموجب المعاهدة ويوفر آلية للدول لإظهار امتثالها. وسيؤدي التطبيق العالمي للنظام المتكامل للضمانات، بما في ذلك البروتوكولات الإضافية، تعزيز الأمن الجماعي. وتواصل نيوزيلندا دعوة تلك الدول التي لم تبرم بعد أي اتفاق للضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

قرار بشأن الشرق الأوسط: التقدم الذي أحرزته نيوزيلندا

الفقرة ١ من المنطوق

٣٣ - تمثلت سياسة حكومة نيوزيلندا في الأمد الطويل في اتباع نهج متوازن وبنّاء في النزاع العربي - الإسرائيلي. وتؤكد نيوزيلندا حق إسرائيل في الوجود في نطاق حدود آمنة ومعترف بها. وفي نفس الوقت، ترى نيوزيلندا أن للفلسطينيين الحق في تقرير المصير وفي دولة تتوفر لها مقومات البقاء ومتصلة الأراضي. وتؤيد نيوزيلندا إجراء مفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وسلمية وشاملة في الشرق الأوسط، وفقا لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة - بما في ذلك قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) - والمبادئ المستمدة من الاتفاقات المتتالية بين الطرفين. ويتعين أن يكون أي تغيير أو اختلاف عن حدود ما قبل عام ١٩٦٧ موضعا لاتفاق الطرفين.

٣٤ - وتؤيد نيوزيلندا أيضا الجهود الأوسع نطاقا لتحقيق الاستقرار عن طريق الدبلوماسية، وعمليات نشر قوات حفظ السلام، والمساعدة التي تهدف إلى تقديم المعونة، والدعم الدبلوماسي للمفاوضات الدولية.

الفقرة ٢ من المنطوق

٣٥ - تؤكد نيوزيلندا، بالاشتراك مع ائتلاف البرنامج الجديد، أهمية الانضمام العالمي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتناشد نيوزيلندا جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد، بما في ذلك إسرائيل، التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها، وأن تنفذ الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الفقرة ٣ من المنطوق

٣٦ - تعتبر نيوزيلندا من المؤيدين بشدة لدور الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتدعو نيوزيلندا إلى نظام للضمانات الشاملة والضمانات المعززة. وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، لا تزال نيوزيلندا تشعر بقلق شديد إزاء استمرار وجود مرافق غير خاضعة للضمانات في إسرائيل، وهي تعمل في نطاق الجمعية العامة للأمم المتحدة وعملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لمعالجة هذه المسألة.

٣٧ - وتواصل نيوزيلندا حث إيران على الامتثال لقرارات مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن برنامجها النووي. وتدعو نيوزيلندا إيران إلى اتخاذ الخطوات المطلوبة لبناء الثقة بشأن برنامجها النووي ومعالجة المسائل المعلقة التي حددتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الفقرة ٤ من المنطوق

٣٨ - الإسهام كما أوجز في الرد على الفقرة ٢ من المنطوق أعلاه.

الفقرة ٥ من المنطوق

٣٩ - تؤيد نيوزيلندا بقوة إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية. وتعمل نيوزيلندا بصورة وثيقة مع البرازيل بشأن الجهود الرامية إلى تشجيع إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي. ولا تزال نيوزيلندا على اقتناع تام بأن إنشاء مناطق إقليمية خالية من الأسلحة النووية تعد خطوة مفيدة على طريق الإزالة التامة للأسلحة النووية.

الفقرة ٦ من المنطوق

٤٠ - تواصل نيوزيلندا دعم تطوير جميع المناطق الإقليمية الخالية من الأسلحة النووية. وتؤيد نيوزيلندا أي جهود وجميع الجهود لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. ولا تزال إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي تعد هدفا رئيسيا لنيوزيلندا. وتعمل نيوزيلندا مع البرازيل في الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل تقدم هذه المبادرة.